

## الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

الجلسة العامة ١٠٠

الثلاثاء، ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوزكير ..... (تركيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٧٠ من جدول الأعمال (تابع)

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

(ب) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما

مشروع القرار (A/75/L.128)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إن اليوم هو يوم رمزي للجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين، فهذه هي جلستها العامة المائة.

وسنشر الآن في النظر في مشروع القرار A/75/L.128.

أعطي الكلمة لممثلة جنوب أفريقيا لعرض مشروع القرار.

السيدة جويني (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): أدلي بهذا

البيان بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن الميسر المشارك، السفير

فرانسيسكو دوارتي لوبيز، الممثل الدائم للبرتغال.

في البداية، أود أن أشرككم، سيدي الرئيس، على تكليفنا بمسؤولية العمل كمنسقين مشاركين وإجراء مشاورات حكومية دولية بشأن نطاق الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للاحتفال بالذكرى العشرين لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان وطرائقه وشكله وتنظيمه، الذي سيعقد في ٢٢ أيلول/سبتمبر تحت شعار "جبر الأضرار وتحقيق العدالة العرقية والمساواة للمنحدرين من أصل أفريقي".

إن الذكرى السنوية العشرين لإعلان وبرنامج عمل ديربان تتيح لنا فرصة لوضع المساواة العرقية في صميم جداول أعمالنا على الصعيدين العالمي والوطني. يمثل الإعلان وبرنامج العمل معلما رئيسيا في توضيح الأضرار التي سببتها العنصرية والتمييز العنصري، وتصفهما الأمم المتحدة بأنهما مخطط المجتمع الدولي للعمل على مكافحة العنصرية سواء في السياق التاريخي أو في الوقت الحاضر، مع التركيز بشكل كبير على الأشكال الهيكلية للعنصرية والتمييز العنصري التي تتطلب اهتماما عاجلا حتى يومنا هذا.

ويعد مشروع القرار A/75/L.128، المعروض لاعتماده اليوم، نصا إجرائيا يحدد نطاق الاجتماع الرفيع المستوى وطرائقه وشكله.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)



**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين لشرح الموقف بشأن القرار المتخذ للتو، أود أن أذكر الأعضاء بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيد كوما را (غينيا) (تكلم بالإنكليزية):** بصفتي ممثلاً لجمهورية غينيا، التي ترأس مجموعة الـ ٧٧ والصين هذا العام، يشرفني أن أتكلّم باسم المجموعة تعليلاً لموقفنا من اعتماد الجمعية العامة للقرار ٧٥/٣٢٠ المعنون "نطاق الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان وطرائقه وشكله وتنظيمه".

في البداية، أود أن أعرب عن امتنان المجموعة وتقديرها للسيدة ماثو جويني والسيد فرانسيسكو دوارتي لوبيس، الممثلين الدائمين لجنوب أفريقيا والبرتغال، ولفريقيهما على إدارة المفاوضات الموضوعية والمثمرة طوال العملية. فنتيجة لذلك، اعتمدنا هذا القرار المتعلق بالطرائق، مما مهد الطريق للاحتفال المهم بالذكرى السنوية العشرين لإعلان وبرنامج عمل ديربان.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأبرز دعم المجموعة الثابت لإعلان وبرنامج عمل ديربان بوصفه وثيقة مهمة في مناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ولا يزال إعلان ديربان، بعد مرور عشرين عاماً على اعتماده، يوفر خريطة طريق شاملة ومتكاملة لمعالجة العنصرية والتمييز العنصري ووضع حد لهما في جميع أنحاء العالم. ويقف أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين متحدين وراء القيم والمبادئ والإجراءات المبينة في الإعلان، ويدعون جميع الوفود إلى اعتبار الذكرى السنوية العشرين لاعتماده فرصة للتضامن ضد العنصرية والتمييز العنصري، اللذين كانت عواقبهما أكثر إثارة للقلق في أعقاب جائحة مرض فيروس كورونا.

ونتيجة للمفاوضات المكثفة، تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع فقرات القرار باستثناء فقرة واحدة - الفقرة ١٠ - التي قدمت مجموعة الـ ٧٧ والصين اقتراحاً بديلاً بشأنها. فالفقرة ١٠ تحدد طرائق

ويوفر شكلاً مماثلاً لشكل الاجتماع الرفيع المستوى لعام ٢٠١١ - جلسة عامة افتتاحية تليها جلستا مائدة مستديرة متتاليتان من الساعة ١١/٠٠ إلى ١٨/٠٠، في محاولة لتمكين عدد أكبر من الدول الأعضاء من إلقاء كلمة في الاجتماع. واعترافاً بالمساهمة الحاسمة للجهات المعنية في مختلف القطاعات في القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، يسعى مشروع القرار إلى الجمع بين الحكومات والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجماعات المهنية الأخرى لمواءمة جداول أعمالها وإجراءاتها نحو تحقيق الأهداف المشتركة. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لشكر الدول الأعضاء على دعمها ومشاركتها النشطة وانخراطها البناء خلال الاجتماعات التشاورية غير الرسمية البناءة الثلاثة التي عقدناها.

وقد نوقشت الفقرة ١٠ من مشروع القرار، التي تتعلق بمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، مناقشة مطولة، ونقر بوجود حساسيات. وحاولنا إيجاد صيغة توافقية محتملة لتتطر فيها الدول الأعضاء، وعقدت مناقشات ثنائية لاحقة. وفي ضوء ذلك، لجأنا إلى إدراج صيغة سبق اعتمادها بتوافق الآراء أو حظيت بتأييد كبير في القرارات الأخيرة بشأن الطرائق، مع مراعاة أهمية الدور الذي يضطلع به المجتمع المدني في السياق المحدد لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان. ونعول على الدول الأعضاء لدعم مشروع النص الذي قدمه الميسران المشاركان دون إدخال تعديلات عليه.

ومرة أخرى، نشكر جميع الوفود على مشاركتها النشطة طوال العملية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/75/L.128، المعنون "نطاق الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للاحتفال بالذكرى العشرين لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان وطرائقه وشكله وتنظيمه".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/75/L.128؟

اعتمد مشروع القرار A/75/L.128 (القرار ٧٥/٣٢٠).

على استعداد لدعم الصفقتين المتكاملتين اللتين اقترحهما الميسران المشاركان. ونأسف لأنه على الرغم من دعمنا لمختلف البدائل، فإن الفقرة ١٠ لا تجسد شواغل مجموعة الـ ٧٧ والصين أو تستوعبها.

وأخيراً، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين، في حين تنضم إلى توافق الآراء بشأن اعتماد هذا القرار المهم، وتتطلع إلى الاحتفال بالذكرى العشرين لإعلان وبرنامج عمل ديربان، فإنها تود تسجيل شواغلها وموقفها على النحو الذي أعرب عنه في هذا البيان بشأن الفقرة ١٠.

**السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** يرحب الاتحاد الروسي باعتماد القرار ٣٢٠/٧٥ بشأن نطاق الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان وطرائقه وشكله وتنظيمه. ونعرب عن الامتنان لوفدي البرتغال وجنوب أفريقيا على تنسيق المفاوضات.

بيد أننا نود أن نوضح موقفنا بشأن جانب واحد من الجوانب التنظيمية للحدث. فنحن نرى أن صياغة الفقرة ١٠ من القرار، التي تحدد معايير لمشاركة المنظمات غير الحكومية، لا تتماشى مع النظام الداخلي للجمعية العامة وأساليب عملها أو ممارساتها الراسخة لعقد هذا النوع من الأحداث. ونرحب بإسهامات المجتمع المدني في مكافحة العنصرية. وتكتسي جهود المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية أهمية خاصة، كما تمس الحاجة إليها من أجل التنفيذ الكامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن مشاركة ممثلي المجتمع المدني ينبغي ألا تتعارض مع الطبيعة القانونية للأمم المتحدة وتنظيم العمليات الحكومية الدولية. ولا تتعلق هذه المسألة بهذا الحدث تحديداً فحسب. بل إنها تتعلق بمسألة أساسية، هي الحفاظ على الأساس الحكومي الدولي للتعاون والعمل داخل الأمم المتحدة. وفي ضوء ذلك، لا يمكن للاتحاد الروسي أن يؤيد صياغة الفقرة ١٠ من منطوق القرار ٣٢٠/٧٥ ويود أن يناهز بنفسه عن توافق الآراء بشأنها.

**السيد بيلبينكو (بيلاروس) (تكلم بالروسية):** في عام ٢٠٠١، كانت بيلاروس واحدة من ١٧٠ بلدا شاركت في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وخلال الافتتاح الرسمي للحدث في ديربان، قال الراحل كوفي عنان، الأمين العام آنذاك:

مشاركة المنظمات غير الحكومية التي لا تتمتع بمركز استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتنص على أن تنظر الدول الأعضاء في مشاركتها على أساس عدم الاعتراض وأن تتخذ الجمعية العامة قراراً نهائياً بشأنها.

وبينما ترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أن الطرائق المبينة في القرار تجسد نهجا متوازنا وكافيا للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإعلان ديربان، وتؤيد مشاركة كل قطاع من قطاعات المجتمع المدني في ذلك الحدث المهم، فإننا مع ذلك مضطرون إلى الإعراب عن خيبة أملنا إزاء الصيغة الواردة في الفقرة ١٠، التي لا تجسد الصفقات الإجمالية التي اقترحها الميسران المشاركان في السابق ولا التعديل الأولي للفقرة الذي قدمته مجموعة الـ ٧٧ والصين. وفي هذا الصدد، تود المجموعة أن تذكر بموقفها من الفقرة ١٠. لقد اقترحنا حذف الجزء الأخير من الفقرة ١٠، أي عبارة "تتخذ الجمعية قراراً نهائياً"، والحاشية المرتبطة بتلك الفقرة، بحيث تستند مشاركة المنظمات غير الحكومية التي لا تتمتع بمركز استشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى صيغة متفق عليها سابقاً قائمة على توافق الآراء. ويهدف ذلك البديل إلى كفالة مشاركة هذه المنظمات غير الحكومية من جهة، وإلى تحقيق التوازن بين مختلف الآراء بشأن دور الجمعية العامة في المقرر المتعلق بمشاركتها من جهة أخرى. ولا نزال نعتقد أنه لو وافقت جميع الدول الأعضاء على ذلك، لكان قد سمح بالنظر في الفقرة ١٠ على أساس توافق الآراء، وفتح طريقاً جديداً لصياغة متفق عليها بشأن مسألة مشاركة المنظمات غير الحكومية التي لا تتمتع بمركز استشاري، وهو ما تؤيده المجموعة تأييداً كاملاً.

ونود كذلك أن نشير إلى أن الميسرين المشاركين حاولوا إيجاد اقتراحات بديلة للفقرة ١٠ باقتراح إدخال مزيد من التعديلات على فقرة أخرى في القرار، الفقرة ٧، واقتراح صيغة مختلفة للفقرة ١٠، تجسد الصيغة المتفق عليها القائمة على توافق الآراء التي اعتمدت في القرار السابق بشأن الطرائق، القرار ٢٧٩/٦٥، بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لإعلان ديربان. وعلى الرغم من اقتراحنا وموقفنا بشأن الفقرتين ٧ و ١٠، أبدت مجموعة الـ ٧٧ والصين المرونة، وكانت

كرست الصين جهودها منذ البداية لمكافحة جميع أشكال العنصرية. وندعم بنشاط جميع الجهود الدولية ذات الصلة للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

وتؤيد الصين المبادرة المتعلقة بعقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة في ٢٢ أيلول/سبتمبر للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان وإعلان سياسي. ونأمل أن يعزز المجتمع الدولي توافق الآراء بشأن هذه المسألة بغية القضاء على العنصرية بجميع أشكالها في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، انضمت الصين إلى توافق الآراء بشأن القرار ٣٢٠/٧٥. وفي الوقت نفسه، تؤيد الصين البيان الذي أدلى به ممثل غينيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، في معرض توضيح موقف المجموعة بشأن الفقرة ١٠ من منطوق القرار ٣٢٠/٧٥. ونأسف لأن موقف مجموعة الـ ٧٧ والصين لم يؤخذ في الاعتبار في النص.

إن الصين تقدر بشدة جهود المجتمع المدني وإسهاماته، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، في القضاء على العنصرية والتمييز العنصري. ونؤيد مشاركة المنظمات غير الحكومية بصورة منتظمة ومنظمة في اجتماعات الأمم المتحدة، ونرحب بمساهماتها الإيجابية في عمل المنظمة. وقد أظهرت التجربة في السنوات الأخيرة أنه كان بإمكان الدول الأعضاء التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسألة عدم الاعتراض على مشاركة المنظمات غير الحكومية في الاجتماعات الرفيعة المستوى للجمعية العامة، مما يكفل مشاركتها الفعالة في أنشطة الأمم المتحدة مع الحفاظ على الطابع الحكومي الدولي للجمعية العامة. غير أن بعض البلدان، ومنذ بداية العام، تجاهلت القواعد والترتيبات المؤسسية القائمة فيما يتعلق بمشاركة المنظمات غير الحكومية في الاجتماعات الرفيعة المستوى للجمعية العامة وتعمدت تحدي الممارسات المتعلقة بأساس عدم الاعتراض، والتي تبلورت على مدار سنوات. وقد أضر ذلك بشكل خطير بتوافق الآراء والوحدة بين الدول الأعضاء.

ولا تزال الصين تشعر بالقلق الشديد إزاء الفقرة ١٠ من المنطوق، وتنتأى بنفسها عنها. وندعو الدول الأعضاء إلى مواصلة إجراء مناقشات واسعة ومتعمقة، سعياً إلى تحقيق أقصى قدر من توافق الآراء والوحدة. وفي الوقت نفسه، نحن على استعداد لمواصلة عقد مشاورات مفتوحة

”جننا إلى هنا لننتعلم لا لنحتفل. جننا لننشاطر التجارب والآفاق ووجهات النظر - جننا لنقيم الخطى التي قطعناها، والخطى التي علينا أن نقطعها، إذا كان لنا أن نتغلب على العنصرية“. (A/CONF.189/12) (الجزء الثالث)، (المرفق الثاني)

ونعتقد أن هذه الكلمات تنطبق تماماً على الاجتماع الرفيع المستوى للاحتفال بالذكرى العشرين لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان، والذي اعتمدنا طرائقه اليوم. ومع ذلك، ظهر عدد من التناقضات أثناء العمل بشأن القرار (القرار ٣٢٠/٧٥)، ولدينا بعض التعليقات على ذلك.

أولاً، إن بعض البلدان - بما فيها بعض البلدان التي قاطعت سابقاً مؤتمر ديربان وما تلاه من اجتماعات ذات صلة على مر السنوات - قد جاهرت بالقول إنها لن تشارك في هذا الحدث في أيلول/سبتمبر. ومع ذلك، فإن مجموعة من تلك البلدان تعكف بنشاط على وضع الطرائق وتقرض رأيها بشكل قاطع وبات بشأن تنظيم حدث تتباهي بأنها لا تعترم المشاركة فيه.

ثانياً، تواصل بعض الدول الأعضاء اتخاذ خطوات تقوض باستمرار سيادة الدول المستقلة، بحجة توسيع نطاق تمثيل المنظمات غير الحكومية داخل منظومة الأمم المتحدة. وكل من يعارض هذا النهج يوصم فوراً بأنه عدو للمنظمات غير الحكومية ومعارض لمشاركة المجتمع المدني في عمل الأمم المتحدة. ونحن نعارض تماماً هذه النهج والآراء. ونرى أن الدول على الساحة الدولية تمثل كلا من المصالح المتعددة الجوانب لمجتمعاتها المتنوعة، مع مراعاة الحالة الفريدة لكل بلد. ويؤدي الحوار مع المجتمع المدني دوراً هاماً في تشكيل مواقف الدول ذات السيادة في منظومة الأمم المتحدة وينبغي أن يجري على الصعيد الوطني.

ونأسف لأن بعض الدول ليست مستعدة لإجراء مناقشات بناءة بشأن هذه المسألة، ولا للسعي للتوصل إلى حل توافقي. وفي ذلك الصدد، نشعر بأننا مضطرون للنأي بأنفسنا عن الفقرة ١٠ من منطوق القرار المتعلق بالطرائق.

السيدة شو دايجو (الصين) (تكلمت بالصينية): يمثل إعلان وبرنامج عمل ديربان معلماً هاماً في الكفاح الدولي ضد العنصرية. وقد

الصامتة. ولا يفوتني هنا أن أتوجه بالشكر والتقدير لكافة وفود الدول الأعضاء على تفاعلها النشط والإيجابي والبناء خلال المشاورات، مما سمح لنا بالخروج بمشروع قرار توافقي نعتمده في جلستنا اليوم. كما أنتهز هذه الفرصة للتوجه بالشكر لكافة الوفود التي قامت برعاية مشروع القرار، وهو ما يبرهن على الالتزام الجماعي بالعمل من أجل منع أفعال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها أينما حدثت.

إن حرص مصر على تقديم مشروع القرار الذي تنتظر فيه جلستنا اليوم يأتي مواصلة لتأكيد التزامها بدعم جهود الأمم المتحدة في تنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقاً إزاء أفعال الاستغلال والانتهاك الجنسيين، واستكمالاً للمبادرة المصرية التي استحدثت هذا البند وأبقت عليه على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال طرح واعتماد عدد من القرارات، هي: ٢٧٨/٧١، و ٣١٢/٧٢، و ٣٠٢/٧٣ تحت عنوان "إجراءات الأمم المتحدة بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين". وأود في هذا السياق أن أعرض عليكم أبرز أهداف وعناصر مشروع القرار المطروح أمامنا اليوم.

أولاً، يهدف مشروع القرار A/75/L.129 إلى البناء على الزخم الذي حققته القرارات السابقة، وتعزيز جهود الأمم المتحدة في المنع والتصدي إلى أفعال الاستغلال والانتهاك الجنسيين من منظور شامل يغطي منظومة الأمم المتحدة بأكملها، سواء في مقراتها الرئيسية أو الميدان، بما في ذلك الوكالات والصناديق والبرامج، وبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، والقوات غير التابعة للأمم المتحدة الصادر لها ولاية من قبل مجلس الأمن.

ثانياً، يتبنى مشروع القرار مقارنة متوازنة تدين بشدة تلك الأفعال المشينة ذات الطبيعة الفردية أيما كان مرتكبها، وتطلب اتخاذ الإجراءات العاجلة للتصدي لها وتحقيق العدالة. وفي نفس الوقت، لا تغفل الدور الهام الذي يقوم به أفراد الأمم المتحدة، لا سيما قوات حفظ السلام التي تقدم تضحيات جسام من أجل إرساء السلام والاستقرار في ربوع العالم.

ثالثاً، يضع مشروع القرار ضحايا أفعال الاستغلال والانتهاك الجنسيين في القلب من جهود الأمم المتحدة وبؤرة اهتمامها لضمان تقديم الدعم والحماية اللازمين للضحايا بشكل عاجل ومناسب، ومحاسبة مرتكبي تلك الأفعال. كما يطلب المشروع من الأمين العام

وبناء مع جميع الأطراف لضمان مشاركة المنظمات غير الحكومية بنشاط في عمل الأمم المتحدة وقيامها بدور فيه، مع الحفاظ في الوقت نفسه على قواعد الجمعية العامة وممارساتها.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** استمعنا إلى آخر متكلم في سياق شرح الموقف بعد اعتماد مشروع القرار.

وأود أن أعرب عن تقديري للسفير فرانيسكو دوارتي لوبيز، الممثل الدائم للبرتغال، والسفيرة ماثو جويني، الممثلة الدائمة لجنوب أفريقيا، اللذين أدارا باقتدار وصبر المناقشات والمفاوضات بشأن القرار ٣٢٠/٧٥ في أثناء المشاورات غير الرسمية.

بذلك، تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٧٠ من جدول الأعمال.

#### البند ١٣٤ من جدول الأعمال

الاستغلال والانتهاك الجنسيين: تنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقاً

#### تقرير الأمين العام (A/75/754)

#### مشروع القرار (A/75/L.129)

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل مصر

لعرض مشروع القرار A/75/L.129

**السيد التلب (مصر):** إنه لمن دواعي سروري أن أتحدث إليكم

اليوم نيابة عن وفد بلدي، وأن أعرض مشروع القرار A/75/L.129، الذي قدمته مصر في إطار البند ١٣٤ بعنوان "إجراءات الأمم المتحدة بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين".

لقد عقدت مصر عدداً من جلسات المشاورات غير الرسمية حول مشروع القرار المطروح أمامكم اليوم على مدار الشهر الماضي، استمعت خلالها إلى تعليقات وآراء الدول الأعضاء وتلقت مقترحاتها التي ساهمت في إثراء النص وخروجه بالشكل الحالي.

ويسعدني في هذا الإطار أن أنقل إليكم أنه تم التوافق على نص مشروع القرار بصيغته الحالية بعد أن تم تمريره تحت إجراء الموافقة



والتزاما منها بسياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء أفعال الاستغلال والانتهاك الجنسيين، انضمت مصر إلى مبادرة الأمين العام لدائرة القادة، وكذا إلى التعهد الطوعي لمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وكذلك تتخذ مصر عددا من التدابير الوطنية الوقائية لضمان حسن انتقاء وتأهيل العناصر المصرية المرشحة للمشاركة في عمليات حفظ السلام الأممية. ولا يتوقف الدور المصري عند هذا الحد. فتعمل مصر على المساهمة الفاعلة في بناء القدرات الأفريقية والعربية من خلال الدورات التدريبية التي ينظمها مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام، بالإضافة إلى تطوير المواد التدريبية ذات الصلة. وتكثف كذلك، تأتي جهود مصر عادة بين أفضل ممارسات الدول الأعضاء في تقارير الأمم المتحدة في الوقاية والتصدي لجرائم الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

إن تضافر الجهود الوطنية والدولية ضرورة ملحة للقضاء على آفة الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ولذا، ستواصل مصر العمل مع الدول الأعضاء لبلوغ تلك الغاية. ولعلكم تتفقون معي في أهمية متابعة تنفيذ بنود مشروع القرار الذي سنعتمده بعد قليل، والعمل على تجديد التزامنا الجماعي بجهود منع ومكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ومواصلة الحوار من أجل بحث سبل تعزيز تلك الجهود، بما في ذلك من خلال تقديم كافة أوجه الدعم لضحايا تلك الأفعال، ومن بينها الدعم القانوني والنفسي والطبي لمعالجة الآثار والتبعات النفسية والاجتماعية. وفي الختام، أكرر الشكر لكم على عقد تلك الجلسة الهامة. وكذلك للدول الأعضاء التي دعمت القرار من خلال مشاركتها الفاعلة في العملية التفاوضية حوله. وكل الشكر أيضا للدول التي شاركت في رعاية القرار. وأختتم بدعوة باقي الدول للانضمام إلى رعاية لمشروع القرار دعما للمبادئ والقيم الهامة المستند إليها.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/75/L.129، المعنون "إجراءات الأمم المتحدة بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين".

أعطي الكلمة الآن لممثلة الأمانة العامة.

**السيدة أوتشاليك (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، انضمت البلدان التالية أيضا

تطوير أداة لرصد ومتابعة الدعم المقدم للضحايا عبر المنظومة الأممية على اتساعها.

رابعا، يرسخ المشروع مفهوم المساءلة الشاملة على كافة المستويات، بما في ذلك مستوى القيادة سواء كان ذلك في المقرات الرئيسية للأمم المتحدة أو الميدان، ويؤكد إسهام ذلك الإيجابي في مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

خامسا، ينوه مشروع القرار بتداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) التي زادت من مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وأثرت على قدرة المنظمة على التحقيق في الادعاءات التي تتلقاها، ويطلب من الأمين العام والدول الأعضاء العمل على إعطاء الأولوية للجهود الوقائية وتحقيق التناغم والاتساق بين السياسات والممارسات المتبعة، فضلا عن تضمين تقريره القادم معلومات حول أثر الجائحة على جهود المنظمة في هذا الصدد.

أخيرا وليس آخرا، يعطي مشروع القرار أولوية متقدمة للجهود الوقائية الرامية لمنع أفعال الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويحث على تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء والأمم المتحدة من أجل ذلك، بما في ذلك من خلال تبادل الخبرات والممارسات الجيدة. ومن هذا المنطلق، يؤكد أهمية تدريبات ما قبل النشر وداخل المهام في عمليات حفظ السلام لإسهامها في رفع درجة الوعي بالمسألة، ومن ثم ضرورة العمل على ضمان فعاليتها.

يرحب وفد بلادي بتقرير الأمين العام (A/75/754) حول التدابير الخاصة الرامية إلى الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والذي يتضمن معلومات هامة حول جهود الأمانة العامة في تنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقا في منظومة الأمم المتحدة بأكملها. كما يتضمن إحصاءات حول الادعاءات المرصودة في كل من بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، ووكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة، والشركاء المنفذين والقوات الدولية غير التابعة للأمم المتحدة. وهي مؤشرات ينبغي إدراكها جيدا لتجنب تلك النظرة الانتقائية أحادية الجانب التي تعمد إلى التركيز على فئات محدودة وإغفال فئات أخرى.

وانطلاقا من مسؤولية مصر كإحدى كبريات الدول المساهمة بقوات عسكرية وشرطية في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة،

ثانياً، تأسف المكسيك أيضاً لأن النص النهائي لم يتضمن منظوراً جنسانياً ويراعي حقوق الإنسان، على الرغم من أنه من الضروري إدراج هذا المنظور للتأكيد على أن المرأة هي الضحية الرئيسية لهذا النوع من العنف، ولذلك يجب أن تكون معاملة الحالات متمايزة وأن تستند إلى أعلى معايير حقوق الإنسان. ولهذا السبب اقترح وفد بلدي صياغة خلال المفاوضات لمعالجة المسألة معالجة شاملة وتتاول حق الناجين في الحصول على تعويضات عن الضرر الذي تسببه هذه الأعمال. ويجب أن تكون هذه التعويضات دائماً فعالة وفي الوقت المناسب ويمكن الوصول إليها وتحترم كرامة الناجين، مع منع إعادة إيذاء الضحايا.

ثالثاً، لا نوافق على أن نصا يسعى إلى وضع تدابير للقضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الوكالات والصناديق والبرامج وشركائها المنفذين، يقتصر على نطاق عمليات حفظ السلام، نظراً لأن المنظومة تمتد لأبعد من ذلك بكثير. فالاعتداء الجنسي يمكن أن يحدث في أي مكان. ولذلك، يجب أن نعمل على ضمان أن تكون جميع مناطق عمليات الأمم المتحدة آمنة وخالية من العنف.

وأخيراً، تعتقد المكسيك أنه إلى أن ندرج هذه العناصر، لا يمكننا القول إن ثقافتنا تسعى جاهدة إلى القضاء التام على الاستغلال والانتهاك الجنسيين داخل منظومة الأمم المتحدة بأسرها. فليس المهم العمل على القضاء عليها فحسب، بل والتشديد على اتباع نهج وقائية يمكن أن تجعل الحق في حياة خالية من العنف لجميع الناس، ولا سيما النساء والفتيات، حقيقة واقعة.

والمكسيك ملتزمة التزاماً راسخاً بتعزيز المساواة بين الجنسين وكفالة رفاه المرأة بكل تنوعها. ونتطلع في المستقبل إلى إجراء المزيد من المناقشات الموضوعية والبناءة التي يمكن أن تتصدى بشكل شامل للتحديات في هذا المجال.

**السيد كينيدي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):** تؤكد الولايات المتحدة من جديد التزامها بالتصدي بفعالية للاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة. ونؤيد

إلى مقدمي مشروع القرار A/75/L.129: الأردن، إسرائيل، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، البرازيل، بنغلاديش، بنما، بوتان، بوركينا فاسو، بيرو، تايلند، تركمانستان، تونس، تيمور - ليشتي، جيبوتي، رواندا، السنغال، شيلي، الصين، غواتيمالا، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، كوستاريكا، لبنان، ماليزيا، المغرب، موزامبيق، نيبال، نيجيريا، الهند.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/75/L.129؟

اعتمد مشروع القرار A/75/L.129 (القرار ٧٥/٣٢١).

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للموقف بشأن القرار المتخذ للتو، أود أن أذكر الأعضاء بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيدة فاسكيس مونيوس (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية):** نشكر مصر على تقديمها هذا القرار المهم (القرار ٣٢١/٧٥) بشأن إجراءات الأمم المتحدة بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ونظراً للأولوية التي يوليها بلدي لهذه المسألة، فقد انضمنا إلى توافق الآراء بشأن اعتماده. إلا أننا نأسف لعدم إدراج أولوياتنا الوطنية الرئيسية في النص النهائي، على الرغم من جهود وفد بلدي ومشاركته البناءة أثناء عملية التفاوض. وأود أن أبرز النقاط الأربع التالية.

أولاً، تمثياً مع سياستها الخارجية النسوية، تعتقد المكسيك أنه لا يمكننا تحقيق مجتمعات تنعم بالازدهار والعدالة بدون المساواة بين الجنسين. فالمساواة تقتضي ضمناً حياة خالية من العنف والتمييز بجميع أشكالهما، ولا سيما بالنسبة للنساء والفتيات، بكل تنوعهن، اللائي ما برحن تاريخياً يشكلن الضحايا الرئيسيين. ولذلك، كان من المهم بالنسبة للمكسيك أن يتضمن النص نهجاً يركز على الناجين وأن يعترف بهم كناجين من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، حيث تشجع شهاداتهم وأصواتهم الضحايا الآخرين لهذه الأعمال المهينة على الإبلاغ عنها، مما يسهم في زيادة الوعي بهذا الشكل من أشكال العنف ومنحه الاهتمام الذي يتطلبه على وجه السرعة.

الاعتبارات الأخرى. كما تؤيد الولايات المتحدة سلطة الأمين العام في اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ونتطلع إلى تحليل الأمين العام لأوجه القصور والحلول الممكنة الرامية إلى تحسين استجابة منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال النظم القائمة مثل برامج الاستجابة للعنف القائم على نوع الجنس ومنعه، وتخطيط الخدمات، وإدارة المعلومات، ومبادرات الإحالة.

وأخيراً، نود الولايات المتحدة أن تعرب عن قلقها العميق إزاء عدم إحراز تقدم بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين في المفاوضات التي جرت في اللجنة الخامسة في السنوات الأخيرة. فاللجنة الخامسة، وليس الجلسات العامة للجمعية العامة، هي الهيئة المكلفة بمناقشة تقرير الأمين العام عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. إنها منتدى تستفيد فيه جميع الدول الأعضاء من الدعم الذي تقدمه الأمانة العامة ومن توافر الوقت الكافي للمفاوضات. ويجب على جميع الدول الأعضاء أن تركز نفسها للعمل في اللجنة الخامسة في الدورة المستأنفة. ويجب علينا جميعاً أن نواصل بذل قصارى جهدنا للقضاء على هذه الظاهرة البشعة أينما وجدت داخل منظومة الأمم المتحدة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** استمعنا إلى آخر متكلم تعليلاً للموقف بعد اعتماد مشروع القرار.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ١٣٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.

بقوة سياسة عدم التسامح إطلاقاً التي تنتهجها الأمم المتحدة وجهود الأمين العام لتعزيز تنفيذها.

إن الاستغلال والانتهاك الجنسيين آفة. إنها تضر بشكل مدمر بالأفراد والمجتمعات المحلية، ولا سيما المجتمعات الضعيفة التي كلفت الأمم المتحدة بحمايتها ودعمها في تعافيتها من الأزمات أو النزاعات. كما أنها تقوض شرعية الأمم المتحدة نفسها، فضلاً عن فعالية عمليات الأمم المتحدة الميدانية، بما في ذلك بعثات حفظ السلام والوكالات والصناديق والبرامج، لا سيما عندما لا يحاسب المسؤولون عنها.

وتؤيد الولايات المتحدة الاعتراف الوارد في القرار ٣٢١/٧٥ بأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين تتطلب اتباع نهج متعدد الجوانب يتضمن نهجاً للاستجابة والمنع تركز على الناجين، ويكافح الأسباب الجذرية والعوامل المساهمة في الانتهاك والاستغلال الجنسيين، ويستجيب بشكل مجد لحوادث الانتهاك والاستغلال الجنسيين عند الإبلاغ عنها، ويكفل تحقيق المساءلة، بما في ذلك ضد المسؤولين في الإدارة العليا.

ونشعر بخيبة الأمل لأن القرار لا يعترف بأهمية تناول الناجين من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. فلكل من مصطلحي "الضحية" و"الناجي" مكانه، وهما يخدمان أغراضاً مختلفة. ففي حين أن مصطلح "الضحية" هو تعريف قانوني ضروري ويستخدم في معظم الأحيان في إطار نظام العدالة، فإن مصطلح "الناجي" يستخدم كمصطلح تمكين للتعبير عن قدرة الفرد على الصمود وقدرته على التعافي والازدهار. وكلاهما هام وينبغي أن يكون له مكانه في القرار. ويجب أن تعترف إجراءات الأمم المتحدة بالأهمية الحيوية لاتباع نهج يركز على الناجين إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين بحيث يعاملهم بكرامة واحترام، ويحمي الخصوصية والسرية، ويدعم احتياجاتهم ورغباتهم وقدرتهم على اتخاذ قرارات بشأن التدخلات، ويضع سلامتهم ورفاههم وحقوقهم قبل